

## علي الجرباوي\*

### السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني

وسط اشتداد الأزمة السياسية الفلسطينية، يُطرح مصير السلطة الفلسطينية بجديّة على بساط البحث للنظر في فائدة بقائها أو زوالها. وفي هذا السياق يقدم علي الجرباوي رؤيته إلى هذه المسألة، داعياً إلى تحديد هدف المشروع الوطني الفلسطيني، وتقويم دور السلطة وأدائها في تحقيق هذا الهدف، ويضع عدداً من السيناريوهات بشأن بقاء السلطة أو حلّها أو سقوطها، ارتباطاً أيضاً بشكل الحل النهائي: دولتان أم دولة واحدة.

وشراسة.

ومع أن التساؤل واضح ومباشر، إلا إن ذلك لا يُنتج بشكل انسيابي إجابة سهلة. فالسؤال، على الرغم من الوضوح والمباشرة، يبقى سؤالاً معقداً لا يمكن أخذه بشكله المجرد وتقديم إجابة قاطعة ومطلقة وسريعة بشأنه، إيجاباً أو نفيّاً. فالجدوى من استمرار وجود السلطة أمر نسبي يتعلق بوضعية نسبية، لا مطلقة، ويعتمد على عاملين أساسيين: أولهما، تحديد هدف المشروع الوطني الفلسطيني بصورة جلية، من دون مواربات أو شعارات؛ الثاني، تقويم دور السلطة وأدائها في تحقيق هذا الهدف. ما هو هدف المشروع الوطني الفلسطيني، وهل هناك اتفاق فلسطيني عام عليه، أم إن الاختلاف بشأنه يسبّب صراعاً محتتماً لم

هل يُعتبر استمرار وجود السلطة الفلسطينية ضرورة وطنية لا غنى عنها لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، أم إنه يشكّل عائقاً أمام تحقق هذا المشروع؟ سؤال ربما يكون متأخراً بعدما مرّ على وجود هذه السلطة ما يزيد على العقدين من الزمن. لكن مع ذلك يبقى هذا السؤال مشروعاً وبرسم الإجابة، وخصوصاً أن الهدف من إقامة السلطة، والمتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الاستقلال، لم يتحقق حتى الآن، وإنما ازداد هذا الاحتلال مع وجودها تعمّقاً

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

\*\* المقالة في الأصل ورقة قُدمت في ندوة عقدها مركز رؤية للتنمية السياسية في مدينة إستانبول في ٢٣ - ٢٤/١/٢٠١٦.

الأول، أن السلطة هي أداة فصل عن إسرائيل، وليس دمجاً مع إسرائيل. فعندما أقيمت السلطة كان الهدف المتوقع منها هو تحقيق حل الدولتين كي تعيشا جنباً إلى جنب، لا حل الدولة الواحدة: فلسطين دولة تتشكل على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإسرائيل تبقى ضمن حدود ١٩٤٨. ومع أن هذا الأمر لم يتحقق حتى الآن، وإنما قامت إسرائيل بتمديد وجودها عبر استيطان مكثف داخل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، إلا إنها مع ذلك استغلت وجود هذه السلطة لتحافظ من خلالها على استمرارية فصل الفلسطينيين عن إسرائيل، ومنعهم من الاندماج في داخلها. وبالتالي، استطاعت إسرائيل تحقيق هدفين في آن واحد، وذلك من خلال فصل الفلسطينيين عن الأرض الفلسطينية: فقد ضمت من خلال إجراءات الأمر الواقع معظم الأرض لها، لكنها أبقت الفلسطينيين الموجودين على هذه الأرض مفصولين عنها من خلال منح تبعيتهم القانونية إلى سلطة منفصلة عنها، لكنها تعيش تحت سيطرتها. فإن أراد الفلسطينيون خلق دولة موحدة، فإن عليهم إزالة العائق الأساسي أمام إمكان تحقيق دمجهم في إسرائيل، ألا وهو السلطة الفلسطينية.

فمن دون وجودها يصبح الفلسطينيون في الأرض المحتلة بلا مرجعية قانونية لمواطنيتهم، ويصير في إمكانهم عندئذ السعي لتحقيق المواطنة الإسرائيلية، وهي التي تُشكّل بداية الدخول الفعلي في معركة تحويل إسرائيل إلى دولة موحدة.

الثاني، هو أن استمرار وجود السلطة

يؤدي إلى إيجاد جدار عازل بين الفلسطينيين تحت الاحتلال من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح السلطة، وليس إسرائيل، هي المسؤولة عن تحمّل عبء استمرار الاحتلال.

يُحسم بعد، ويساهم في تعقيد مسألة تقديم إجابة واضحة ومستقرة عن مصير السلطة؟ هل يقوم الهدف الفلسطيني على تحقيق إقامة دولة موحدة: اندماجية على هيئة تشكيل دولة واحدة أو ثنائية القومية من جهة، أو فلسطينية خالصة تتحقق بتحرير كامل فلسطين، من جهة ثانية؟ أم إن هذا الهدف يتمثل في تحقيق حلّ الدولتين، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود سنة ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل؟ إذا كان الهدف الفلسطيني هو الأول، أي السعي لإقامة الدولة الموحدة، فإن وجود السلطة لا ضرورة له فحسب، بل يصبح أيضاً عائقاً أمام تحقق هذا الهدف. أمّا إذا كان الهدف تحقيق حلّ الدولتين، فإن وجود السلطة يصير أساسياً وضرورة موضوعية، لأن هذه السلطة تشكل نواة الكيانية الفلسطينية المؤسساتية المستقلة التي ستقام عليها ركائز الدولة العتيدة. حينئذ يُضحى التحقق من مدى فاعلية دور السلطة وأدائها لبلوغ هذا الهدف أمراً بالغ الأهمية. فإذا كان التقويم إيجابياً، فإن السلطة تبقى، أمّا إذا كان سلبياً، فلا فائدة من وجودها، ويصير إلغاؤها أفضل. وعلى كل الأحوال، المهم في الأمر ألاّ يصبح استمرار وجود السلطة ضاراً أكثر منه نافعاً، وكابحاً أكثر منه دافعاً، لتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني.

## حل الدولة الموحدة

إذا كان التوجه الفلسطيني العام هو السعي لإقامة دولة موحدة، أيّاً يكن نوعها، فإن استمرار وجود السلطة يصبح عبئاً لا ضرورة له لتحقيق هذا الهدف. ويمكن ذكر ثلاثة أسباب لذلك:

إقامة الدولة الموحدة. فالأمر لن ينساب بسلاسة من محاولة الفصل إلى تحقيق الدمج، والعملية ليست خطية، مستقيمة، وتصاعديّة، تبدأ بطلب الانفصال، فإذا لم يتحقق، يتم الانتقال إلى درجة أعلى في المطالبة، وهي تحقيق الاندماج، لأنه إذا كان طلب الانفصال، وهو الأسهل، لم يتحقق، فكيف يمكن للاندماج أن يتحقق، وهو الأكثر تكلفة لإسرائيل؟

لن تقبل إسرائيل بتحويلها إلى دولة موحدة، واحدة أو ثنائية القطبية، وستخوض أشرس الحروب للحفاظ على وجودها، ولذلك لن تقبل باستيعاب ملايين من الفلسطينيين ودمجهم كي يصبحوا مواطنين كاملي الحقوق فيها، وتخسر أغلبيتها اليهودية. ستقوم إسرائيل بكل ما يلزم للحوّل دون الوصول إلى تلك النتيجة، ولهذا، فإنها ستحافظ على وجود السلطة لتخدمها في الإبقاء على فصل الفلسطينيين عنها، ولتغطي بواسطتها استمرار الاحتلال المريح لها، الأمر الذي يعني الإبقاء على هذه السلطة هشة ومتكئة في استمرارية وجودها على منظومة الترتيبات القائمة حالياً مع سلطة الاحتلال الإسرائيلية.

لكن حتى إن انهارت السلطة، بفعل فلسطيني أو بسبب عجز أدائي، فإن ذلك يجب ألا يقود إلى الاستنتاج المتسرع والمغلوط فيه أن الطريق نحو إقامة الدولة الموحدة فُتحت. ففي هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات المركبة لمنع ذلك من الحدوث، ولن يكون مستبعداً عليها أن تقوم مباشرة بضم أجزاء واسعة من الضفة إليها، بما يشمل ما يسمى القدس الموحدة وغربي الجدار العازل والكتل الاستيطانية ومناطق الأغوار، وهو ما سيخلف بقايا كانتونية في الضفة، تقطنها أغلبية الفلسطينيين الذين تريد إسرائيل الحيلولة دون ضمهم إليها.

وبالتالي، فإن أنواع الضغوط والمطالب كلها التي كانت ستوجه إلى إسرائيل من طرف هؤلاء الفلسطينيين أصبحت تذهب في اتجاه السلطة. ولهذا السبب بات الاحتلال مريحاً وغير مكلف لإسرائيل، وهو ما يعني أن في إمكانها الاستمرار فيه حتى وقت طويل. لكن في حال غابت السلطة، فإن المواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل تصبح مباشرة، وتمسي جميع المطالب والضغوط الفلسطينية موجهة إليها. وإن أراد الفلسطينيون الذهاب في اتجاه إقامة الدولة الموحدة، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب منهم إلغاء وجود السلطة، وتركيز معركتهم على تحقيق حقوقهم المدنية المتساوية داخل إسرائيل.

الثالث، هو أن استمرار وجود السلطة يؤدي إلى إعطاء انطباع عام لجميع الأطراف الخارجية، دولاً ومؤسسات ورأيًا عاماً، بوجود "هيئتين" متقابلتين، هما إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تعملان سوية - حتى مع وجود عثرات - للتوصل إلى تسوية سياسية. والأهم من ذلك هو إعطاء الانطباع أن الفلسطينيين قابلون بهذه الوضعية التي من الممكن أن تستمر فترة مديدة من دون أن تحقق الانفصال ما بين الهيئتين إلى دولتين. هذا الانطباع لن يفيد الفلسطينيين، فإذا أرادوا دولة موحدة، فإن عليهم إظهار الرغبة في المشاركة والاندماج، وليس الانفصال، وهو ما يتطلب اختفاء إحدى "الهيئتين". واختفاء السلطة هو الأسهل والأقرب لتحقيق الهدف.

ومع أن الأسباب المذكورة أعلاه لزوال السلطة وجيهة، ويمكن لمؤيدي حل الدولة الموحدة الاعتماد عليها للدفع في هذا الاتجاه، إلا إنه يجدر الانتباه إلى أن فشل حل الدولتين، وتفكيك السلطة، لا يعنيان بالضرورة، ولا يقودان حتماً، إلى

إقامة الدولة هذه.

## حل الدولتين

ذهب الفلسطينيون والعرب إلى مؤتمر مدريد للسلام يحدوهم الأمل بإيجاد تسوية شاملة تقوم على مبادلتهم الاعتراف بإسرائيل بانسحابها من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وتسوية الصراع مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين. وجاء اتفاق أوسلو بعد ذلك بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ليؤكد تسوية وفقاً لمبدأ الدولتين، ويكرّس المفاوضات وسيلة وحيدة لتحقيق هذه التسوية. ونتيجة هذا الاتفاق أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية كي تكون نواة الكيانية الفلسطينية داخل الضفة وغزة، ومُنحت صلاحيات محدودة لفترة انتقالية مدتها خمسة أعوام، يجري خلالها التفاوض على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية مع نهاية تلك المدة.

بعد أكثر من عقدين، لا يزال الاحتلال مستمراً، والدولة الفلسطينية في الانتظار. فالمأمول لم يتحقق خلال تلك الفترة، وإنما انحسر، مع مرور الوقت، إمكان تحقيقه أيضاً، حتى وصلنا حالياً إلى وضع أصبح فيه تحقق حل الدولتين إمكاناً بالغ الصعوبة والتعقيد، إن لم يكن مستحيلاً. وما أوصلنا إلى هذه النتيجة هو عدم رغبة إسرائيل في تطبيق حل الدولتين، مستعينة في ذلك بتغاضي المجتمع الدولي عن استمرار احتلالها وتصرفاتها، لكن الأهم في وصولنا إلى هذه الوضع الحاضر هو سلسلة متوالية من الأخطاء الفلسطينية الجسيمة التي سمحت لإسرائيل بالتمادي، وللمجتمع الدولي بالتغاضي.

دخل الفلسطينيون إلى المفاوضات وهم

ومن أجل تحقيق ذلك، ستقوم الحكومة الإسرائيلية بإيجاد ترتيبات جديدة مع أطراف فلسطينية أو إقليمية، أو كليهما، كي تحل محل السلطة وتقوم بأداء دورها ضمن تقاسم وظيفي جديد مع إسرائيل.

ربما يعول مؤيدو الدولة الموحدة على أن إسرائيل لن تجد من يتعاون معها فلسطينياً أو إقليمياً لإيجاد "سلطة" جديدة بدلاً من السلطة الفلسطينية إذا غابت، وقد يعتقد هؤلاء أن بوصلة النضال الفلسطيني ستتجه حينئذٍ بالكامل نحو إقامة الدولة الواحدة، لكن هذا الاعتقاد يحتاج إلى كثير من التمحيص. ففي أوضاع إقليمية مضطربة بالحروب والصراعات، فإن تعديل الحدود والغاء دول وإيجاد أخرى، يصبح أمراً محتمل الحدوث، وفي هذه الأوضاع يوجد العديد من الأطراف الفلسطينية التي يمكن أن تجد لنفسها مصلحة في ملء فراغ السلطة الغائبة، وخصوصاً مع الانقسام واحتدام الصراعات الداخلية وانهيار المنظومة الوطنية والقيمية. ولذلك يجب اعتماد الحرص لدى تقويم متانة الوضع الداخلي الفلسطيني، وعدم الانجراف المتسرع نحو الاستنتاج أن الوضع سليم ويمكنه تحمّل التدخلات الإسرائيلية. والعكس هو الصحيح: الوضع الفلسطيني الداخلي يعاني أعطاباً عديدة ووهناً شديداً، وليس في قدرته مواجهة تحديات غياب سلطته المركزية، حتى إن كانت هذه السلطة مستمرة وهي في أضعف حالاتها. وإذا ما انهارت فإن الاحتمال الأقوى هو أن يتكرس الانقسام، ويتعزز التفتت الداخلي، وتنتشر الفوضى، وينهار الأمن الداخلي الهشّ انهياراً تاماً. في المحصلة، يجب إلغاء وجود السلطة الفلسطينية للذهاب في اتجاه الدولة الموحدة، لكن لا يوجد أي ضمانات بأن إلغاء السلطة سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق بلوغ

محلها مجرد مفاوضات على ترتيبات إجرائية، استمرت في تفصيلاتها أعواماً طويلة.

وجزاء شعورهم بالضعف في مقابل إسرائيل، وتقديم اعتراف مسبق بها قبل الخوض في المفاوضات، قبل الفلسطينيين - أو أرغموا على - إجراء المفاوضات من دون وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة، والذي كان يغيّر واقع هذه الأرض التي كان من المفروض أن تصبح إقليم الدولة الفلسطينية، لمصلحة إسرائيل. لقد استغلت إسرائيل عملية المفاوضات كغطاء أمام المجتمع الدولي للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية، أي أنها وظفت الوسيلة لمنع تحقيق الهدف الأصلي، والذي حوّلت إسرائيل ليصبح توسيع سيطرتها داخل الأرض المحتلة. لم يوقف الفلسطينيون المفاوضات احتجاجاً على هذا التوسع الاستيطاني، وإنما على العكس من ذلك، قبلوا ليس فقط باستمرار عملية التفاوض، بل أيضاً بفتح المدى الزمني لهذه العملية إلى مدة غير محددة. فالمواعيد التي كان من المفترض أن تقود سير عملية التفاوض، لم تحترم من طرف إسرائيل، ولم يعترض الجانب الفلسطيني على ذلك. لذلك، وبعد مرور الأعوام الخمسة المحددة في اتفاق أوسلو، جرى تمديد وجود السلطة، واستمرار عملية التفاوض بصورة تلقائية. ولم يتأثر هذا التمديد، ولفترة تنوف على عقد ونصف عقد من الزمن، بجميع الخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، إلى درجة أصبحت فيها هذه الاتفاقيات غير ذات صلة، ولا تشكل مرجعية يجري الالتزام بها إلا إذا كانت في مصلحة إسرائيل. ومع ذلك كله، قبل الجانب الفلسطيني أن تتحمل السلطة المسؤولية كاملة عن الجوانب

يعتقدون خطأ أنهم في وضعية ضعيفة لا تؤهلهم موضوعياً لتحقيق ما يريدون من خلال هذه المفاوضات، أي كأنهم دخلوها مجبرين. وكان الأفضل لهم، وهم بهذه الحالة، وبهذا الاعتقاد، ألا يدخلوا إليها مع طرف اعتقدوا أنه أقوى منهم، وسيملي عليهم إرادته لأنهم ليسوا نداً له. صحيح أن إسرائيل كانت مطبقة باحتلالها على أرض فلسطين كلها، وبالتالي ظهرت قوية مقارنة بالفلسطينيين الخاسرين لوطنهم بالكامل، والمشتتين والمحاصرين في مقاومتهم لاحتلال بلادهم، لكن ما فات الفلسطينيين أن إسرائيل التي تبدو قوية ومهيمنة في جانب، هي ضعيفة في جانب آخر. فمع قوتها العسكرية التي تفرض وتحمي من خلالها وجودها، إلا أنها تحتاج إلى قبول الفلسطينيين بها كي تكتسب شرعية هذا الوجود، ولا أحد يستطيع أن يمنحها أساس القبول والشرعية سوى الجانب الفلسطيني. وهذه قوة كبيرة كان يمكنها أن توازن قوة إسرائيل العسكرية، وأن تجعل من الطرفين أنداداً في العملية التفاوضية. ولأن الجانب الفلسطيني كان مستعداً نفسياً لتلقي الإملاءات الإسرائيلية، فقد منح إسرائيل في بداية المفاوضات، ومن دون مقابل يُذكر، ما كان يجب أن تحصل عليه فقط في نهاية هذه المفاوضات، وهو الاعتراف الفلسطيني ليس بحقها في الوجود فحسب، بل بضمان أمنها أيضاً. لقد كان هذا الاعتراف خطأ فلسطينياً جسيماً ما كان يجب أن يرتكب، وقد كلف الفلسطينيين لاحقاً متوالية طويلة من التنازلات. لقد انتهت المفاوضات بالنسبة إلى إسرائيل قبل أن تبدأ، ولم يعد لديها أي حافز لتقديم أي تنازل للفلسطينيين بعد ذلك، ونتيجة ذلك تحولت مسائل المفاوضات الجوهرية بالنسبة إليها إلى موضوع مؤجل، ليحل

داخل الحدود السيادية للدولة. بصيغة أخرى، "الحكم الذاتي" هو ترتيب امتيازات إضافية تمنحه الدولة لبعض من مواطنيها المتمتعين أصلاً بحقوقهم الأساسية، ويسري داخل الحدود السيادية للدولة.

وتبعاً للمتطلبات السارية في أرجاء العالم لإقامة "حكم ذاتي"، فإن على إسرائيل كي تكون قادرة على إعطاء فلسطيني الأرض المحتلة "حكماً ذاتياً"، أن تقوم: أولاً، بضم هذه الأرض إلى سيادتها؛ ثانياً، بمنحهم جنسيتها كي يصبحوا مواطنين تابعين لها. لكن إسرائيل الطامعة في أرض فلسطين كلها، من ناحية، والقلقة دوماً إزاء تأثير العامل الديموغرافي الفلسطيني في تكوينها ومستقبلها، من ناحية أخرى، لم تقم بذلك، لأن هذه الإجراءات لو اتُّخذت لكانت ستحولها إلى دولة موحدة. لقد استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها المتضاربة من خلال توظيف السلطة الفلسطينية، كهيئة منفصلة عنها، لمنح الفلسطينيين في الأرض المحتلة "حكماً ذاتياً"، لكن من دون أن يصبحوا أولاً مواطنين إسرائيليين، وبالتالي، فصلتهم عنها وتخلصت من عبئهم الديموغرافي، بينما استمرت تتحكم فيهم، وفي المقابل، استطاعت إسرائيل أيضاً، من خلال وجود السلطة الفلسطينية ضمن نطاق مناطق جغرافية مقلصة داخل الضفة تحديداً، أن تضم فعلياً، وكأمر واقع، معظم الضفة إليها. وفضلاً عن استغلال إسرائيل وجود السلطة، وتوظيفها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، فإن هذه السلطة عانت، بتركيبتها وأدائها، مجموعة من السلبيات الذاتية تراوحت بين غياب الديمقراطية وسوء الإدارة وانتشار الفساد، مروراً بضعف آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وصولاً إلى تجذّر الانقسام وتعدد الصراعات والمرجعيات. ومع هذه السلبيات كلها، لم

المتعددة حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وعن مراقبتهم أمنياً وتدبير مختلف شؤون حياتهم اليومية. لقد تخلت إسرائيل عن هذه المسؤولية، مع كونها لا تزال، وفق القانون الدولي، الدولة المحتلة المسؤولة عن متابعة وتدبير شؤون القابعين تحت الاحتلال، ولم تعد تتعرض للاتهام أو الملامة جزاء أي تقصير يطال حياة الفلسطينيين في الأرض المحتلة. لقد أصبحت السلطة وأقياً يستر الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين من جهة، ويعفي إسرائيل من ضرورة تحمّل مسؤولياتها كدولة محتلة تجاه هؤلاء الفلسطينيين، من جهة ثانية. لقد أُخلي سبيل إسرائيل ليس لأن السلطة أنشئت، وإنما جزاء استمرار حياة هذه السلطة التي لم تتمكن من أن تتحول إلى دولة.

لقد حولت إسرائيل، تحت شعار حل الدولتين، وبقبول ضمني فلسطيني، السلطة الفلسطينية من نواة للدولة يقع عليها مهمة وطنية جسيمة هي إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، إلى أداة طيعة في يد إسرائيل تقوم بتنفيذ مهمات وظيفية لحكم ذاتي فلسطيني يقع خارج حدود السيادة الإسرائيلية. وهذه الصيغة العجيبة، والوحيدة الموجودة في العالم حالياً، هي أفضل ما يمكن أن تحققه لنفسها وخدمة لمشروعها التوسعي، وأسوأ ما يمكن أن يحقق بالمشروع الوطني الفلسطيني من مخاطر. و"الحكم الذاتي"، في الوضع الطبيعي، هو ترتيب قانوني خاص تُمنح بموجبه مجموعة معينة من مواطني الدولة، ولأسباب متنوعة ربما تكون إثنية أو دينية أو ثقافية، امتيازات إضافية على الحقوق الأساسية للمواطنة في الدولة. ومن الممكن أن يكون هذا "الحكم الذاتي" ذا طبيعة مناطقية (جغرافية)، كأن يُمنح لهؤلاء المواطنين على منطقة محددة جغرافياً

وجود رغبة فلسطينية فيه، أو بسبب عدم التمكن من تحقيق حل الدولتين. الصعوبة تكمن، أساساً، في أن هذا الحل يحتاج إلى درجة عالية جداً من الانضباط الوطني عند الفلسطينيين، وهو أمر غير متوفر حالياً، وبالتالي، يجب عدم التسرع في تغييب السلطة على أمل أن يؤدي ذلك، تلقائياً، إلى تحقق إقامة الدولة الموحدة.

ثانياً، إن حل الدولتين الذي يتطلب وجود السلطة، لم يتحقق على مدى أكثر من عقدين على وجودها والقيام بعملية المفاوضات. لكن ذلك يجب ألا يقود إلى الاستنتاج أنه لم يعد هناك ضرورة لوجود السلطة، بل ربما يكون الاستنتاج الأصح أن حل الدولتين لم يتحقق، على الأقل جزئياً، بسبب وجود مكامن خلل جسيم في عمل السلطة والأداء التفاوضي.

ثالثاً، إن استمرار وجود السلطة في المرحلة المقبلة - وهي على وضعيتها الحالية نفسها، تركيبة وأداء - سيكون بالتأكيد مضرراً للقضية الوطنية أكثر منه نافعاً لها. لذلك، إذا أُريد لهذه السلطة الاستمرار، فيجب أن يُعاد النظر في مختلف جوانب وجودها، وأن يُعمل على تصويب أوضاعها.

بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج أن بقاء السلطة مرهون بالقبول الفلسطيني التام، وغير الموارد، بحل الدولتين، وأن فاعلية هذه السلطة تعتمد على إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة رؤية الفلسطينيين لها من جهة، وفي طريقة أدائها، من جهة أخرى. ويجب التشديد هنا على أن حل الدولتين، مع أنه لم يتحقق حتى الآن، إلا إنه لا يزال، بعكس حل الدولة الموحدة، يمتلك القبول الأوسع من جهات وأطراف متعددة: فعلى الصعيد الفلسطيني، إن أغلبية الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة لا تزال تدعم هذا الخيار كونه يؤدي إلى إنهاء الاحتلال،

يكن من اليسير على هذه السلطة أن تترك انطباعاً جيداً عن ذاتها وأدائها لدى مختلف الأطراف الدولية المؤثرة، وعن انضباطها وجدّيّتها وإيجابيتها في التعامل مع القضايا الأساسية المؤدية إلى تحقيق الهدف الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. ولم يتركز اهتمام السلطة على تحقيق الهدف من وجودها، وإنما تمحور حول وجودها ذاته واستمرارية هذا الوجود، وتحصيل أكبر استفادة منه من طرف أفراد طامحين وجماعات متناحرة. وقد أدى هذا الصراع الداخلي إلى تفشي منظومة قائمة على الزبائنية والولاءات الشخصية المستندة إلى الشعبوية السياسية و"الفهلوة" الإدارية والمصلحية الفردية. وغيّبت هذه المنظومة كثيراً من الاعتبارات العامة لعمل السلطة تحت وطأة الاستفادة الشخصية، الأمر الذي أنتج صورة سلبية للسلطة وقلل من هيبتها ومكانتها، في الداخل والخارج على السواء. ومن نافل القول أن على هذه السلطة - كي يكون أمامها إمكان للنجاح في مسعى إنهاء الاحتلال - أن تستقطب لنفسها الاحترام الداخلي والخارجي، وهذا أمر يعتمد، طبعاً، على حسن الأداء.

## استمرار السلطة أو غيابها؟

نعود مرة أخرى إلى التساؤل الذي طُرح في مطلع هذه المقالة: هل من الأفضل أن تبقى السلطة موجودة، أم إن غيابها يخدم القضية الوطنية الفلسطينية بصورة أكبر؟ وللإجابة، يجدر تلخيص ما ورد أعلاه بثلاث نقاط رئيسية:

أولاً، إن حل الدولة الموحدة، والذي يمكن أن يكون الحل الأمثل للفلسطينيين حالياً، يتطلب إلغاء وجود السلطة الفلسطينية، لكن هذا الحل صعب المنال ولن يتحقق بمجرد

بين الفلسطينيين وسلطات احتلالهم، وفقدت جزءاً ذلك كثيراً من القبول والاحترام الفلسطيني العام، ولم يعد يُنظر إليها على أنها تشكل آلية الخلاص من الاحتلال، وإنما صارت أشبه بهيئة مستخدمة من المحتل لتكريس احتلاله. هذه الرؤية عن السلطة الفلسطينية يجب أن تتغير، ولن يستطيع أحد أن يُغيّرَها سوى السلطة نفسها، وهذا لن يحدث بالشعارات، وإنما بالأفعال. على السلطة أن تُغيّر مفهومها لنفسها، وأن تبدأ بالتصرف على أساس أنها آلية التحرر الوطني الفلسطيني، وليس آلة تطبيع الوضع الفلسطيني مع الاحتلال. صحيح أنها موجودة في وضع غير طبيعي أو مؤات، لكن هذا يجب ألا يؤدي بها إلى الاستكانة والقبول بالوضع القائم، بل إن مهمتها الأساسية هي القيام بكل ما يلزم لتغيير هذا الواقع. وأساس هذا التغيير هو جعل تعزيز صمود الفلسطينيين، وتعظيم قدراتهم، هما الهدف الرئيسي والمحور الأساسي لعملها. هذا هو الميزان الذي يجب أن توزن به تصرفات السلطة وتقوم به خياراتها، فوجودها ليس هو المهم، بل أدائها هو الأهم. ويجدر التشديد هنا على أن التقشف في مظاهر وجود السلطة أمر ضروري وأساسي، لأن المظاهر لا تصنع صموداً ولا تُعظّم قدرة، ولا تُنتج إنهاءً للاحتلال.

## ٢ - الأداء: إذا كان الحق والعدل هما

الأساس الوحيد لتحرر الشعوب، لكان على الاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي منذ زمن بعيد، لكن ضمن عالم تنحاز قواه المؤثرة إلى إسرائيل، فإن الحق والعدل يجب أن يُدعما بالاستحقاق، وهذا يجب أن يثبتته أداء السلطة الفلسطينية الذي ينبغي له أن يكون متميزاً، يُحدث فرقاً إيجابياً ويترك انطباعاً جيداً، الأمر الذي يحث الآخرين على تقديم العون والمساعدة. وكما دُكر سابقاً، فإن أداء

وهو خيار تؤيده السلطة أيضاً لأنه يضمن بقاءها؛ كما أن المجتمع الدولي، بمختلف مؤسساته ودوله وقراراته، لا يزال يعتبر أن هذا الخيار هو الوحيد الممكن لحل الصراع؛ حتى إسرائيل، وعلى الرغم من جميع إجراءاتها التهودية في القدس والضفة، واستمرار حصارها لقطاع غزة، لا تزال تقبل رسمياً بحل الدولتين.

في ظل هذا القبول العام لحل الدولتين، حتى إن كان قبولاً شكلياً من جانب إسرائيل، فإن الأمر المهم هنا يصبح تحديد ما هو مطلوب من السلطة الفلسطينية كي تصبح دافعة وليس كابحة، لتحقيق هذا الحل.

## تمكين السلطة

يحتاج الفلسطينيون، إذا أرادوا الخوض في محاولة جديدة لتحقيق تسوية على أساس حل الدولتين، إلى سلطة تختلف نوعياً عما هو عليه وضعها حالياً. فهذه السلطة لا يمكن أن تحقق للفلسطينيين النجاحات المطلوبة في المستقبل إذا ما استمرت تتدرج وفق الأسس وطرائق العمل نفسها التي أدت إلى فشلها حتى الآن في تحقيق الهدف المنشود فلسطينياً. والتغير المطلوب يجب أن يكون عاماً وشاملاً ويطال عدة جوانب أهمها:

١ - الرؤية: مع مرور الزمن، وتضخم مظاهر السلطة وتشعب مؤسساتها وتطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، أصبحت تلك السلطة تتصرف كمؤسسة حكم. لكن هذه المؤسسة، وبسبب القيود الاحتلالية، بقيت منقوصة الصلاحية ومحدودة القدرة، وبالتالي لم تتمكن من الانطلاق خارج النطاق المسموح لها به إسرائيلياً، فتحوّلت من الناحية الفعلية إلى مجرد هيئة وسيطة



تسندها الأفعال التي يتابعها جميع الأطراف التي تسجل وتحاسب.

لا يكفي أن يكون نظام السلطة

ديمقراطياً كي يشفع لها، وإنما يجب

أن تكون بنيتها منتجة أيضاً، وإدارتها

عصرية، وقطاعها العام كفؤ. لا يجوز

للسلطة أن تكون مستودعاً للبطالة المقنعة،

وموطناً للمحسوبية، ومرتعاً للفساد،

ومركزاً للروتينية البيروقراطية، وبالتالي

أن يكون جهازها الإداري معطلاً ومعطلاً

للإنجاز، بل عليها، عوضاً عن ذلك، أن

تسعى لتصبح موطن الابتكار والإبداع، وأن

تركز جلّ جهودها على تحسين خدماتها،

وخصوصاً الصحية والتعليمية، وأن تشجع

على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

المنتجة كي تنعش البلد.

كما يجب أن يكون أداء السلطة جيداً،

بمعنى أن عليها أن تحترم التزاماتها وتوفي

بها لجميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، حتى

إن كان في ذلك إجحاف بحقها. فالشعور

بالإجحاف ليس سبباً مقنعاً للتغاضي

عن الالتزام، لكنه دافع كاف للمطالبة

بإدخال ما يلزم من تعديلات وتغييرات

تزيل أسبابه. والجديّة في الأداء تعني النديّة

في مقابل الآخرين والتبادلية في التعامل

معهم، فالالتزام يجب أن يقابله التزام من

الطرف المقابل، ولذلك تصبح السلطة في حلّ

من الإيفاء بالتزاماتها إذا ما أخلّ الطرف

المقابل، كإسرائيل، بتنفيذ التزاماته.

٣ - التوجه: على الفلسطينيين الوعي

بأن جزءاً مهماً من الصراع الدائر مع

إسرائيل يدور حول كسب العلاقة مع العالم،

أي على تحصيل الدعم من المجتمع الدولي.

كما يجدر الانتباه أيضاً إلى أن العالم اليوم

لم يكن كما كان قبل نصف قرن، عندما

اندلعت الثورة الفلسطينية الحديثة، فآنذاك،

كان هناك قومية عربية، وثنائية قطبية،

السلطة حتى الآن، لم يكن متميزاً ومحفزاً  
للآخرين على اتخاذ مواقف داعمة، وبشكل  
حاسم، لإنهاء الاحتلال، بل إنها تعرضت  
في تصرفاتها وأدائها دائماً للانتقادات من  
مصادر دولية متنوعة، وهو ما أثر سلباً  
ليس فقط في وضعيتها، وإنما في مطلب  
الفلسطينيين بالحرية والاستقلال. وبما أن  
أداء السلطة موضوع باستمرار تحت المجهر  
العام، فإن المطلوب هو إحداث التغيير  
الإيجابي فيه، كي تصبح السلطة أكثر قدرة  
ونجاعة على استقطاب الدعم الدولي اللازم  
لإنهاء الاحتلال، أو على الأقل لإغلاق الباب  
على المغرضين من المنتقدين.

وكي يكون أداء السلطة فاعلاً ومقنعاً،

فإن عليها أن تلتزم بالعمل وفق المبادئ

الديمقراطية الأساسية، كفصل السلطات

وحكم القانون واستقلال القضاء وفاعليته

وتداول السلطة بصورة منظمة ومنتظمة

واحترام حقوق الأفراد ومختلف الجماعات

وحرّياتهم. وقد يقول قائل إن لا إمكان

لديمقراطية تحت الاحتلال، لكن هذا

غير صحيح، فإذا قبلنا بوجود سلطة

تحت الاحتلال، فإن علينا أن نجعلها

ديمقراطية. كما أن الادعاء المستمر أن

الاحتلال هو السبب في منع الممارسة

الديمقراطية لن ينجح في تورية الأسباب

الذاتية المسؤولة عن عدم الالتزام بالمثل

والأسس الديمقراطية. وعلى كل، يتعين

على السلطة أن تحترم وتعمل وفق المبادئ

الديمقراطية، وأن تلقى باللوم على إسرائيل

إن حالت دون ذلك. فلا يجوز أن تبقى

السلطة تحكم من دون انتخابات، وبغياب

مجلس تشريعي فاعل، ومن دون سلطة

قضائية قوية ومستقلة، مع عدم توفر آليات

رقابة ومحاسبة عاملة. ويقال إن نظام

السلطة الفلسطينية ديمقراطي يكفل الحقوق

والحرّيات الفردية والعامّة، لكن الأقوال لا

وخصوصاً في المجالات الثقافية والفنية والأدبية، ليظهر الشعب الفلسطيني على حقيقته المبدعة والمحبة للحياة.

#### ٤ - المواجهة: لن يكون وجود السلطة

مفيداً إذا ما بقيت مستكينة واعدة لا تواجه دولة الاحتلال. فالهدف من وجودها ليس ضمان استمرار بقائها كما هي، حلقة وسيطة بين الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال وإسرائيل المحتلة، وإنما إنهاء هذا الاحتلال وتحولها إلى دولة مستقلة وسيادية. أي أن حالة السلطة الانتقالية يجب ألا تتحول إلى وضع دائم، فإن كانت هذه هي الحال يصبح من الأفضل للفلسطينيين إنهاء وجود هذه السلطة، والسعي مجدداً لتوريط إسرائيل في الاحتلال المباشر. وفي هذا السياق، لا يجوز التفريق بين إسرائيل واحتلالها، والتركيز فلسطينياً على مواجهة مظاهر هذا الاحتلال فقط، كالاستيطان، بل يجب أن تكون المواجهة شاملة، وموجهة أساساً إلى دولة الاحتلال كونها المسؤولة المباشرة عن احتلالها. لكن يجب أيضاً الانتباه إلى أن وجود المواجهة الفلسطينية لإسرائيل المحتلة وضرورة مقاومة احتلالها، لا يعني بالضرورة فتح المجال على الغارب أمام فوضى الأساليب المتبعة وترك مجال تحديدها لرؤى راغبها وحاجاتهم، بل على العكس من ذلك، إن المقاومة المؤثرة يجب أن تكون مدروسة بعناية وتأتي وفق أساليب متفق عليها، وتحدث دون تضاربات، وتأخذ في الحسبان اعتبارات الحالة والزمن وميزان الربح والخسارة على مختلف الصعد، المحلية والإقليمية والدولية. فللمقاومة مكاسب وخسائر، ويتعين أن يكون تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر هو الذي يقود النضال الفلسطيني ضد إسرائيل واحتلالها. ولذلك، يجب إخضاع جميع أساليب المقاومة

وحركة عدم انحياز، الأمر الذي منح النضال الفلسطيني إسناداً قوياً. أما الآن، فقد طغت القطرية العربية على القومية، وتبعثرت حركة عدم الانحياز، وانهارت الكتلة الشرقية، وأصبح العالم أكثر اعتماداً بعضه على بعض ضمن نظام متعدد القطبية. ومع هذه التحولات، طرأت تغيرات جوهرية على العلاقات الدولية، وعلى طرق التشبيك والعمل بين القوى الدولية. ومن المهم أيضاً الانتباه إلى الوضع الإقليمي المتأجج الذي لم تعد القضية الفلسطينية تستحوذ فيه على المكانة أو الاهتمام نفسيهما اللذين كانت تستحوذهما في السابق، ولذلك لم يعد الدعم الإقليمي مضموناً، تلقائياً، وقوياً كما كانت عليه الحال في الماضي.

يجب أن يكون توجه السلطة الخارجي مركزاً في اتجاه مراكمة الأصدقاء، وتقليص دائرة الأعداء. فالسلطة، في مقابل إسرائيل، هي الأضعف على الصعيد الدولي، ولذلك عليها بذل جهد مضاعف كي تغير من المعادلة السائدة حالياً وتكتسب التأيد، وخصوصاً داخل الدول الغربية المؤثرة في الصعيد الدولي، والمنحازة حالياً إلى إسرائيل، الأمر الذي يحتاج إلى تشبيك علاقات ومصالح، وإحداث تغيير في الرأي العام، وخلق آليات ضغط داخلية وخارجية على حكومات تلك الدول كي تغير في مواقفها المؤيدة لإسرائيل. أما الركيزة الأساسية لإمكان النجاح في هذا المسعى فهي ضرورة فهم واستيعاب الآليات والقواعد المرعية والمقبولة داخل هذه الدول والعمل في إطارها، فالهدف ليس مواجهتها، وإنما استمالتها، وهو ما يتطلب العمل من داخلها، وضمن منظومة مفاهيمها لتغيير الصورة النمطية السائدة عن الشعب الفلسطيني، وإبراز قدرات الفلسطينيين وإمكاناتهم في مختلف مجالات الحياة،

القوية، وهذا الاعتقاد يجب أن يتغير، لأن المفاوضات ستكون ضرورية في مرحلة مقبلة في حال أُريد للسلطة استمرار الوجود من أجل تحقيق حل الدولتين. فهذا الحل سيحتاج إلى التفاوض مع إسرائيل، وهذا التفاوض المستقبلي يجب أن ينطلق من المبدأ الأساسي المتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين على حدود سنة ١٩٦٧، وليس أن يُستأنف من حيث توقفت المفاوضات، وذلك لاستعادة ما تم تقديمه فلسطينياً من تنازلات لم يكن لها ضرورة، ولم يقابل بمثلاً من الجهة الإسرائيلية. ويجب الإصرار على أن يكون التفاوض تحت أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن يجري بمسار رسمي من دون مسارات سرية موازية، وأن يكون محدداً بسقف زمني وليس مفتوحاً لفترة غير محددة. ومن أجل تطوير القدرة التفاوضية، فإنه يتعين على الفلسطينيين تخصيص جهة واحدة وواضحة للإشراف على سير المفاوضات ولتوجيه الوفد المفاوض، والذي من المستحسن إدخال تعديلات على عضويته بين فترة وأخرى.

### ما هو المطلوب لإنجاح عملية تمكين السلطة؟

لا يمكن تغيير وضعية السلطة ودورها كي تصبح رافعة النضال الوطني، ولا يمكن أساساً تحقيق هدف هذا النضال، أي أن يكون هذا الهدف، والحالة الفلسطينية على ما هي عليه حالياً، منقسمة ومفتتة وضعيفة ومنكفئة على صراعاتها وحياتها مؤامراتها الداخلية. فالنجاح في المواجهة الخارجية، يتطلب أن تكون الجبهة الداخلية موحدة ومتينة، وبنيناُ مرصوفاً وراء هدف محدد وواضح ومتفق عليه. علينا تقبل أن

للميزان والحسابات، وألاً يُترك أي منها خارج هذه المحددات، فلا أسلوب مقاومة مقدس ودائم، وإنما لكل أسلوب فائدة عندما يُستخدم في الوقت الملائم ولتحقيق غاية محددة.

من هذا المنطلق، على السلطة الفلسطينية ممارسة جميع الوسائل المتاحة، بانتقائية خلاقة وذكية، للضغط على إسرائيل داخلياً. ومن المفيد أن يجري توسيع العمل بأساليب المقاومة الشعبية، وتوسيع القاعدة المشاركة فيها، لتظهر الرغبة الفلسطينية في إنهاء الاحتلال. وسيكون من المؤثر في تحويل الرأي العام الخارجي استطاعة الفلسطينيين تنظيم تظاهرات واعتصامات دورية حاشدة تطالب بالحرية والاستقلال، كما أن إسرائيل ستتأثر إذا جرت مقاطعتها اقتصادياً، وإذا ما أغلقت السوق الفلسطينية أمام البضائع الإسرائيلية. أما خارجياً فيتوجب على السلطة ملاحقة إسرائيل، بكل جدية، في مختلف المحافل الدولية، وعليها أيضاً أن تدعم حملة المقاطعة الدولية، وأن تعمل على انتشارها وتوسيعها. وبالمجمل، يجب أن تشعر إسرائيل بالعزلة والضغط والملاحقة ما دام احتلالها مستمراً، وعلى السلطة ألا تخشى أن تكون رأس حربة هذه الملاحقة، ذلك بأن من الأفضل لها أن تتحمل نتائج نضالها ضد الاحتلال، من أن يستمر وجودها بإعطاء الغطاء لاستمراره.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفاوضات مع إسرائيل يجب أن تكون ضمن آليات المواجهة، وبالتالي على السلطة أن تستعد لها بصورة مغايرة عما تم حتى الآن في مسار التفاوض. فما جرى حتى الآن في هذا المسار لا يمكن وصفه بأنه مفاوضات، وإنما إملاءات من طرف على آخر: من إسرائيل على الفلسطينيين، وذلك لاعتقاد الجانب الفلسطيني بعدم نديته أمام إسرائيل

### ملاحظة مهمة

يوجد فارق بين انهيار السطة وحلّها: انهيار السلطة يأتي نتيجة إفشالها أو فشلها في الاستمرار في أداء مهماتها، فتتفكك بالتدريج، وتبقى تضعف حتى تذوى نهائياً. وإذا ما حدث هذا الانهيار فإن أحداً لن يُلام عليه سوى الفلسطينيين أنفسهم، إذ سيتم الادعاء أن عدم قدرتهم وسوء إدارتهم هما اللذان أديا إلى تلك النتيجة. أمّا حلّ السلطة فهو فعل فلسطيني خالص، يأتي بقرار سياسي فلسطيني، وفي الوقت المختار فلسطينياً، وبهدف التأثير في مجريات الأحداث، وليس نتيجة لها. يجب ألاّ يسمح الفلسطينيون، بأي حال من الأحوال، بانهيار السلطة، لأن هذا سيؤدي بهم إلى خسارة كبيرة. أمّا حلّ السلطة فيبقى خياراً تحت تصرفهم، يستطيعون استخدامه عندما يجدون في ذلك مصلحة لهم. وكي يكون حلّ السلطة مؤثراً، في إسرائيل ودولياً، فإن عليها أن تكون عند حلها في أحسن أحوالها وأفضل أدائها، كي يتم إثبات أن خيار الحل ليس بسبب عدم القدرة الذاتية الفلسطينية، وإنما بسبب الإحباط الخارجي، من إسرائيل أساساً، ومن المجتمع الدولي غير الضاغط كفاية على إسرائيل، أيضاً. ■

الاحتلال الإسرائيلي ليس السبب الأساسي في الخلل الذاتي الفلسطيني، بل إن هذا الخلل هو السبب الكامن وراء استمرار هذا الاحتلال.

الوضع الفلسطيني بحاجة إلى إصلاح؛ إلى هزّة من التغيير القيمي والفكري والبنوي والأدائي تُنتج وعياً والتزاماً وسعيّاً بطريقة جديدة. ويجدر التأكيد هنا أن من أفسد الوضع لن يتمكن من إصلاحه، فهذه العقلية الفصائلية المتكلسة والمنغلقة والمنخرطة حتى النزاع في سعيها للحفاظ على المكتسبات الذاتية، لا يمكن أن تشكل قدوة وحافزاً للشعب كان دائم الاستعداد للتضحية والعطاء، أو أن ترعى أداء كفوّاً ومتميزاً يؤسس ويمأسس لحالة نوعية مختلفة تآبى الاستكانة وقبول استمرار الاحتلال.

الشعب الفلسطيني بحاجة إلى قيادة تحوّل استعداده الدائم للتضحية إلى نضال، وتُنهي الفصائلية والانقسام، وتوحد الفلسطينيين تحت راية برنامج وطني واحد، وتعمل على إعادة بثّ الروح الوطنية العامة عندهم وبعثها، وتستنهض همهم، وتجمّع طاقاتهم، وتواجه بها إسرائيل واحتلالها. هذه القيادة لن تنتجها العقلية والمحاصصة الفصائلية، وإنما انتخابات ديمقراطية. هذا ما تحتاج إليه السلطة كي تصبح رافعة للنضال الوطني الفلسطيني.